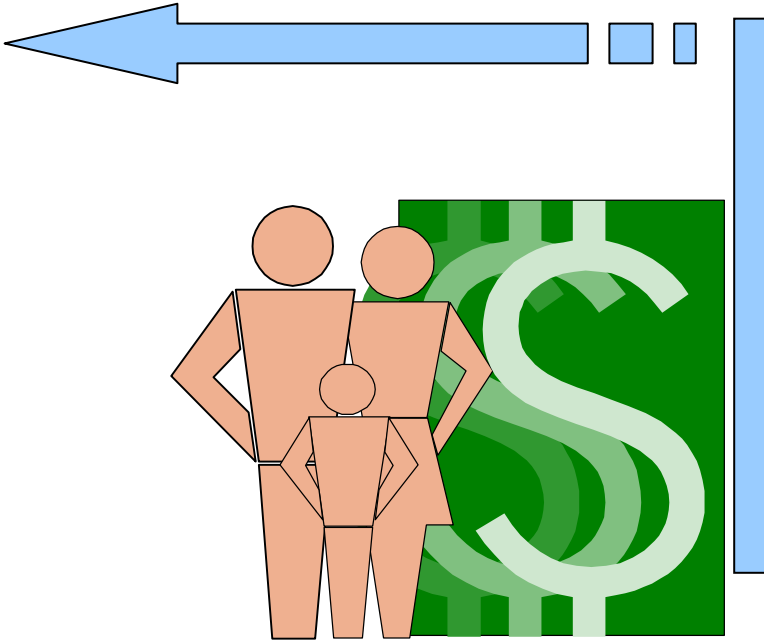


المبحث الخامس

دور القطاع الحكومي
والسياسات الاقتصادية



تحديد مستوى الدخل التوازني في اقتصاد مكون من ثلاثة قطاعات

تناولنا في المحاضرات الماضية تحديد مستوى الدخل التوازني في اقتصاد مكون من قطاعين فقط، العائلي والإنتاجي. وهنا ندخل القطاع الحكومي في نموذج تحديد التوازن، وندرس تأثير وجوده على مستوى الدخل للقطاع الحكومي دور كبير في النشاط الاقتصادي، حيث يضاف الإنفاق الحكومي ليشكل المكون الثالث للإنفاق الكلي إلى جانب الاستهلاك والاستثمار. من جهة أخرى يظهر تأثير الضرائب العكسي على مستوى الإنفاق ومن ثم الدخل، فتخفيض الضرائب يعمل على زيادة القدرة الشرائية لدى الأفراد فيزيد الاستهلاك وبالتالي يزيد الإنفاق الكلي والعكس بالعكس.

نطلق على زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب "السياسة التوسعية" والتي تتبعها الحكومة في حالات الانكماش والركود التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني. أما تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب فتعرف بـ "السياسة الانكماشية" وهي التي تتبع في حالات التضخم. وكلتا السياستين التوسعية و الانكماشية واللذان تقومان على استخدام الإنفاق الحكومي و الضرائب يدخلان فيما يعرف بـ "السياسة المالية" والتي سنتعرض لها في الجزء التالي من المنهج.

السؤال الذي يطرح هنا: كيف يتحقق التوازن في اقتصاد مكون من ثلاثة قطاعات؟

طالما أن الإنفاق الكلي يتكون الآن من ثلاثة قطاعات، فإن النموذج الخاص بتحديد

المستوى التوازني للدخل يصبح كالتالي:-

$$\text{أولاً- الدخل} = \text{الإنفاق الكلي} \quad \text{أي:-} \quad \text{ل} = \text{س} + \text{ث} + \text{ح} \\ (\text{حيث ح: الإنفاق الحكومي}).$$

ثانياً- جانب الحقن = جانب التسرب

$$\text{س} + \text{ث} + \text{ح} = \text{س} + \text{خ} + \text{ض} \\ \text{ث} + \text{ح} = \text{خ} + \text{ض}$$

وإذا أردنا الحصول على الاستثمار يكون:- $\text{ث} = \text{خ} + (\text{ض} - \text{ح})$

أي أنه للبقاء على التوازن السابق حيث الاستثمار المخطط يساوي الاستثمار المخطط

فلا بد أن يكون الإنفاق الحكومي مساوياً للضرائب. أي أن $(\text{ض} - \text{ح})$ يمثل فائض أو عجز الميزانية. وعلى ذلك نقول بأنه للبقاء على توازن الميزانية، لا بد أن يكون الإنفاق الحكومي

مساوياً للضرائب. وعند زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار معين والضرائب بنفس المقدار نكون قد أبقينا على توازن الميزانية مع زيادة الدخل التوازني، وذلك وفقاً لمبدأ "نظرية الميزانية المتوازنة" **Budget Equilibrium Theory** والتي تنص على أنه:-

"إذا تغير الإنفاق الحكومي بمقدار يساوي مقدار التغير في الضريبة فإن مستوى الدخل القومي سيتغير بنفس المقدار مهما كانت قيمة التغير في الإنفاق الحكومي والضرائب".

نموذج تحديد المستوى التوازني للدخل:

شرط التوازن : $ل = س + ث + ح$ (1)

ولكن الاستهلاك : $س = س_0 + س_1$ (2)

الاستثمار : $ث = ث_0$ (3) ، والإنفاق الحكومي : $ح = ح_0$ (4)

أما عن الضريبة فنفترض في نموذجنا هذا أنه ضريبة ثابتة وليست نسبية للتبسيط، والضريبة رغم كونها ثابتة إلا أن تأثيرها على أي حال يظهر على الدخل المتاح لينخفض الدخل في دالة الاستهلاك بمقدار الضريبة.

الضريبة الثابتة : $ض = ض_0$ (5)

إذاً تصبح دالة الاستهلاك : $س = س_0 + س_1 (ل - ض_0)$ (2)

و بالتعويض عن قيم (2) ، (3) ، (4) ، (5) في المعادلة (1) يكون:-

$$ل * = س_0 + س_1 (ل - ض_0) + ث_0 + ح_0$$

$$ل * = س_0 + س_1 ل - س_1 ض_0 + ث_0 + ح_0$$

$$ل * - س_1 ل = س_0 - س_1 ض_0 + ث_0 + ح_0$$

$$(ل - س_1) ل = س_0 - س_1 ض_0 + ث_0 + ح_0$$

$$ل * = \frac{س_0 - س_1 ض_0 + ث_0 + ح_0}{ل - س_1}$$

وهذا هو المستوى التوازني للدخل.

الآن، لو افترضنا دالة الاستهلاك كما في مثالنا السابق: $س = 200 + 0.6 ل$ ،
 الاستثمار هو : $ث = 120$ ، ولو افترضنا هنا وجود إنفاق حكومي هو: $ح = 140$ مع عدم
 وجود ضرائب وكأن الإنفاق الحكومي لم يتم تمويله عن طريق الضرائب، فإن مستوى الدخل
 التوازني يكون:-

$$ل = \frac{س_0 - س_1 ض_0 + ث_0 + ح_0}{1 - س_1} = \frac{200 - (صفر) + 120 + 140}{0.6 - 1}$$

$$ل = \frac{460}{0.4} = 1150$$

هذا يعني أن إضافة الإنفاق الحكومي و البالغ 140 قد أدى إلى زيادة الدخل التوازني
 للدخل عما كان عليه في حالة قطاعين فقط بمقدار 350 (1150 - 800). وترجع هذه
 الزيادة في الدخل لأثر مضاعف الإنفاق الحكومي والذي هو عبارة عن عدد المرات التي
 يتغير بها الدخل نتيجة تغير الإنفاق الحكومي مرة واحدة.

$$م ح = \frac{\Delta ل}{\Delta ح} = \frac{1}{1 - س_1}$$

$$و عليه يكون مضاعف الإنفاق الحكومي :- م ح = \frac{\Delta ل}{\Delta ح} = \frac{350}{140} = 2.5$$

$$أو بمعلومية الميل الحدي للاستهلاك :- م ح = \frac{1}{1 - س_1} = \frac{1}{0.6 - 1} = 2.5$$

وعلى ذلك نقول بأن ما ينطبق على الإنفاق الاستهلاكي التلقائي والاستثمار التلقائي ينطبق
 أيضاً على الإنفاق الحكومي.

الآن، لو أضفنا ضريبة مقدارها 100 إلى نموذج تحديد المستوى التوازني للدخل نجد
 أن:-

$$ل = \frac{س_0 - س_1 ض_0 + ث_0 + ح_0}{1 - س_1} = \frac{200 - (100)0.6 + 120 + 140}{0.6 - 1}$$

$$ل = \frac{400 - 60 + 120 + 140}{0.4} = \frac{1000}{0.4}$$

يتبين لنا أن فرض ضريبة مقدارها 100 أدى إلى انخفاض الدخل بمقدار 150 عن النموذج السابق (1150 - 1000)، وعليه يكون مضاعف الضريبة الثابتة مساوياً 1.5 (150 ÷ 100). ومضاعف الضريبة الثابتة هو عدد الوحدات التي يتغير بها الدخل نتيجة تغير الضريبة الثابتة بوحدة واحدة. ويمكن اشتقاقه من تغيرات الدخل التوازني كما في حالة مضاعف الاستثمار، أو بالحصول على تفاضل دالة الدخل بالنسبة لتغير الضريبة، والذي يعطينا الميل الحدي للاستهلاك بإشارة سالبة مقسوماً على الميل الحدي للادخار، أي أن:-

$$م ض = \frac{\Delta L}{\Delta ض} = \frac{-1}{1} = -1$$

ومن واقع ما تقدم نقول بأن مضاعف الميزانية المتوازنة يساوي الواحد الصحيح، وهذا ما يؤكد أن تغير الإنفاق الحكومي و تغير الضريبة بمقدار متساوي سوف يؤدي إلى تغير الدخل بنفس المقدار.

$$م ح + م ض = \frac{\Delta L}{\Delta ح} + \frac{\Delta L}{\Delta ض} = \frac{1}{1} + \frac{-1}{1} = 1 - 1 = 0$$



تمرين (21)

إذا فرض وزاد الإنفاق الحكومي بمقدار 40 و زادت الضريبة الثابتة بنفس المقدار، فالمطلوب (علماً بأن الميل الحدي للادخار = 0.4):-

- حساب التغير في الدخل نتيجة زيادة الضريبة الثابتة فقط.
- حساب التغير في الدخل نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي فقط.
- ما مقدار الزيادة في الدخل نتيجة إضافة الإنفاق الحكومي و الضريبة.

تمرين (22)

إذا كانت دالة الاستهلاك هي: $400 + 0.8L$ ، الاستثمار هو: $ث = 300$ ، $ح = 500$ ،
ض = 100 فالمطلوب:-

- 1- تحديد مستوى الدخل التوازني.
- 2- إذا كان مستوى التوظيف الكامل يتحقق عند الناتج = 6000 فهل تنشأ فجوة انكماشية أم تضخمية في هذا الاقتصاد؟
- 3- هل يمكن القضاء على الفجوة بزيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 100؟
- 4- إذا أرادت الدولة القضاء على الفجوة بتغيير الضريبة المفروضة فما هو التغير المطلوب في الضريبة؟ بالزيادة أم بالنقص؟

1 1 1 1 1 1 1

السياسات المالية والنقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

السياسة الاقتصادية

السياسة الاقتصادية العامة هي مجموعة من قواعد السلوك التي تحكم عمل السلطات العامة في الدولة وهي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية للمجتمع من أجل السعي إلى تحقيق أهداف اقتصادية معينة. وعلى الرغم من تعددي الأهداف التي تسعى السياسة العامة لتحقيقها واختلافها من دولة لأخرى كالمحافظة على الثروة القومية أو تحقيق العدالة الضريبية أو مكافحة الاحتكار أو تنمية الأقاليم، وغير ذلك، إلا أن الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية يمكن حصرها في أربعة أهداف هي:-

1- العمالة الكاملة Full Employment.

2- استقرار المستوى العام للأسعار Price Stability.

3- النمو الاقتصادي Economic Growth.

4- التوازن الخارجي External Balance.

هذا بالإضافة إلى أهداف أخرى عديدة كالحرية الاقتصادية Economic Freedom، الأمن الاقتصادي Economic Security، المعايير البيئية Environmental Standards و غيرها. وبدون نظرية اقتصادية تصبح السياسة العامة ضرباً من الخبط العشوائي الذي يفلح مرة ويخيب مرات. فالنظرية أو التحليل هما اللذان يمدان متخذي القرارات في السياسة العامة بوصف عام للعلاقات السببية القائمة في الاقتصاد. وبالنظر إلى عدم التوافق الكامل بين الأهداف الاقتصادية المختلفة، ووجود تناقض بين تحقيق بعض تلك الأهداف والبعض الآخر منها، فإنه يتعين على السلطات العامة تحديد الأولويات التي يمكن التضحية بغيرها من أجلها (فمثلاً عندما تقتضي السياسة الاقتصادية العمل على التوسع في الإنفاق الكلي بهدف تحقيق العمالة الكاملة، فإن ذلك يتعارض مع هدف ثبات أو استقرار الأسعار، وهكذا).

والسياسة الاقتصادية بمعناها الضيق إنما تعني التدخل المباشر من جانب السلطات العامة في حركة أو مجرى النظام الاقتصادي عن طريق الرقابة المباشرة للمتغيرات الأساسية للاقتصاد القومي كالإنتاج والاستثمار، الاستهلاك، الأجور، الأسعار، والواردات وغيرها. وقد

تناولنا في الأجزاء السابقة من دراستنا وضع التوازن وكيف أن التغير في الإنفاق الكلي نتيجة لتغير أحد مكوناته تعني التغير في مستوى الدخل التوازني. كما ذكرنا أن التوازن المنشود هو ذلك الذي يتحقق عند مستوى التوظيف الكامل، غير أنه توازن ليس دائم التحقق بل أن الاقتصاد عادة ما يصاب بالاختلال في التوازن وتقلبات دورية تعالجها الدولة باتباع سياسات اقتصادية، والتي تتمثل في السياسات المالية والنقدية.

السياسة المالية

يقصد بالسياسة المالية Financial Policy استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب لتحقيق الأهداف الاقتصادية الأساسية والتي من أهمها تحقيق مستوى الناتج القومي الصافي عند مستوى التوظيف الكامل دون أن يصحب ذلك تضخم. وعلى ذلك فالسياسة المالية ما هي إلا المبادرة باستخدام الإنفاق الحكومي والضرائب كأسلحة أو أدوات للقضاء على الفجوات التضخمية والانكماشية والتقلبات الاقتصادية، لكي يمكن بذلك تحقيق معدل مقبول من النمو الاقتصادي المصحوب باستقرار نسبي في الأسعار.

وكما أوضحنا، فإن زيادة الإنفاق الحكومي تعمل على زيادة الإنفاق الكلي، وتخفيضها يخفض الإنفاق الكلي، ومن جهة أخرى نجد أن تخفيض الضريبة يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية للأفراد فيزيد الطلب الاستهلاكي و بالتالي يزيد الإنفاق الكلي و العكس في حالة زيادة الضريبة. هذا وتجدر الإشارة إلى أن تأثير تغير الإنفاق الحكومي أكبر من تأثير الضريبة المفروضة (لماذا؟ حاولي التعليق على العبارة السابقة من وحي دراستنا السابقة للإنفاق الحكومي والضريبة). والسياسة المالية إما أن تكون سياسة انكماشية Deflationary Policy أو سياسة توسعية Expansionist Policy.

أولاً - السياسة المالية الانكماشية:-

هي السياسة التي تلجأ إليها الحكومة لعلاج حالات التضخم، وذلك بتقليص حجم الطلب أو الإنفاق الكلي إلى الحد اللازم لتحقيق العمالة الكاملة وليس أكثر، ويكون ذلك عن طريق:-

- 1- تخفيض الإنفاق الحكومي.
- 2- زيادة الضرائب.
- 3- تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب معاً.

ثانياً - السياسة المالية التوسعية:-

- هي السياسة التي تلجأ إليها الحكومة لعلاج حالات الانكماش، والرامية إلى زيادة حجم الطلب أو الإنفاق الكلي إلى الحد اللازم لتحقيق العمالة الكاملة، ويكون ذلك عن طريق:-
- 1- زيادة الإنفاق الحكومي.
 - 2- تخفيض الضرائب.
 - 3- زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب معاً.

السياسة النقدية

السياسة النقدية هي Monetary Policy عبارة عن "الإجراءات الخاصة بالتأثير على مستوى الناتج والتوظيف عن طريق عرض النقود". ولكي نتعرف على السياسة النقدية وطبيعتها يتعين علينا إبتداءً أن نعرف ما معنى النقود؟ وما هي أنواعها وخصائصها؟ إن النقود "هي الشيء الذي يلقى قبولاً عاماً كوسيط للتبادل ويستخدم مقياساً للقيم ومستودعاً لها". فالنقود تعد وسيلة لتحقيق سرعة التداول وأداة هامة في التجارة، وذلك عن طريق وظائفها الأربعة التي تقوم بها والتي تتضح من التعريف السابق، وهي:

- 1- مقياس للقيمة
- 2- وسيط للتبادل
- 3- مخزن للقيمة
- 4- وسيلة للدفع الآجل.

أما عن أنواع النقود فنتمثل في التالي:

1- النقود السلعية (السلع التي كانت فيما مضى تتمتع بالقبول العام كالأغنام أو الحبوب أو الصوف..).

2- النقود الورقية (وتنقسم بدورها إلى نقود نائبة تتمثل في شهادات أو صكوك ورقية تمثل كمية من الذهب أو الفضة مودعة في البنوك تعادل قيمة تلك الصكوك، ونقود رقمية وثيقة تتمثل في الأوراق المصرفية "البنكنوت" والتي تحمل تعهداً بالدفع وتصدر عن

طريق البنك المركزي، ونقود ورقية إلزامية تصدرها الحكومة في أوقات غير عادية دون الحاجة إلى رصيد معدني).

3- النقود المصرفية (الشيكات المصدرة من قبل البنوك ويتعامل بها الأفراد من واقع ودائعهم البنكية)

هذا فيما يخص النقود أما عن النظام المصرفي أو البنكي فهنا يتعين علينا أن نفرق بين البنوك المركزية والبنوك التجارية. والبنوك التجارية فهي البنوك المرخص لها بتعاطي الأعمال والخدمات المصرفية وهي حلقة الوصل بين المقرض والمقترض وتتمثل في "المنشآت التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات تحت الطلب أو الأجل، ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض والإئتمان". أما البنك المركزي فهو "المؤسسة الحكومية التي تصدر قمة النظام المصرفي وتتولى إدارة العمليات النقدية الهامة للدولة"، فالبنك المركزي هو الذي ينظم إصدار العملة ويتنظم عمليات الائتمان ويراقبها وينظمها، ويساعد البنوك التجارية (بنك البنوك)، ويرسم السياسة النقدية وفقا لما تقتضيه الظروف الاقتصادية للدولة.

وهنا نعود إلى السياسة النقدية والتي يتولاها البنك المركزي بحيث يؤثر على مستوى الدخل والتوظيف من خلال التأثير على عرض النقود. ويقصد بعرض النقود مجموع عرض النقود المصدر للتداول مضافاً إليها مجموع الودائع تحت الطلب والودائع الآجلة. والسياسة النقدية إما سياسة نقدية انكماشية تستخدم في حالات التضخم وتهدف فيها السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي إلى تخفيض الإنفاق الكلي والطلب عن طريق الحد من كمية النقود المعروضة، وإما سياسة نقدية توسعية تستخدم في حالات الانكماش وتهدف إلى زيادة الإنفاق أو الطلب الكلي وذلك بزيادة كمية النقود المعروضة في المجتمع. وتستخدم السلطات النقدية في سبيل تنفيذ سياستها النقدية عدد من الأدوات أو الوسائل نوردتها فيما يلي:-

1- سياسة السوق المفتوح:-

تتمثل سياسة أو عمليات السوق المفتوح Open Market Operations في قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية بمختلف أنواعها وعلى الأخص السندات الحكومية. فعندما يقوم البنك المركزي ببيع السندات في السوق المفتوحة، فإنه بذلك يخفض الكمية المعروضة من

النقود نتيجة لقيام أفراد المجتمع بشراء تلك السندات، وبذلك فإن عملية بيع السندات في السوق المفتوح تؤدي إلى انكماش حجم الائتمان وتخفيض حجم النقود المعروضة. لذا فإنه في حالات التضخم، تسعى السلطات النقدية إلى بيع السندات. أما في حالات الانكماش فإن السلطات النقدية أو البنك المركزي يسعى إلى شراء السندات من السوق المفتوح للتوسع في حجم الائتمان وزيادة حجم النقود المعروضة.

2- سياسة نسبة الاحتياطي النقدي على الودائع:-

تعتبر هذه السياسة من أهم الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على إمكانات البنوك للإقراض. ونسبة الاحتياطي النقدي المطلوب Reserve requirements هي "ما يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية للاحتفاظ به كاحتياطي بنسبة محددة من قيمة الودائع". فعندما يرغب البنك المركزي في تقليص حجم الائتمان أو بعبارة أخرى تقليل عرض النقود كوسيلة لتخفيض حجم الطلب أو الإنفاق الكلي، فإنه يعتمد إلى رفع نسبة الاحتياطي النقدي الأمر الذي يقلل من قدرة البنك التجاري على منح القروض. أما إذا كان هدف السلطة النقدية هو التوسع في الائتمان وزيادة عرض النقود فإنه يلجأ إلى تخفيض نسبة ذلك الاحتياطي. وبناء على ذلك فإن السياسة الواجب اتباعها في حالات التضخم هي الرامية إلى زيادة نسبة الاحتياطي النقدي على الودائع، والعكس في حالات الانكماش.

3- سياسة سعر البنك أو سعر الخصم:-

سياسة سعر البنك أو كما يطلق عليه سعر إعادة الخصم The Discount Rate هو "السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصم الأوراق التجارية والأذون الحكومية للبنوك التجارية"، وهو يمثل أيضاً سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية من البنوك التجارية نظير تقديم القروض لها. ويعتبر سعر إعادة الخصم من الأسلحة الهامة التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم في حجم الائتمان، فإذا هو أراد تقليص حجم ذلك الائتمان أي تخفيض الكمية المعروضة من النقود فإنه يعتمد إلى رفع سعره، وهذا من شأنه أن يحد من مقدرة البنوك التجارية على زيادة الائتمان هذا من ناحية.

من ناحية أخرى نجد أن سعر البنك أو سعر إعادة الخصم هو بمثابة تكلفة تتحملها البنوك التجارية للحصول على الأموال من البنك المركزي، وعندما يرتفع هذا السعر فإنه من

الضروري أن يرتفع أيضاً سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك التجارية من المقترضين، وارتفاع سعر الفائدة يعني انخفاض الطلب الاستثماري وبالتالي الإنفاق الكلي. وعلى ضوء ذلك فإن رفع سعر البنك تعتبر سياسة البنك المركزي ولتخفيض الطلب الكلي أي أنها السياسة المتبعة لعلاج حالات التضخم. والعكس في حالات الانكماش، إذ يلجأ البنك المركزي إلى تخفيض سعر إعادة الخصم وبالتالي انخفاض سعر الفائدة لزيادة حجم الائتمان وكمية عرض النقود.

4- سياسة التأثير أو الإقناع الأدبي:-

تسعى سياسة التأثير والإقناع الأدبي إلى توجيه النصح للبنوك بعد التوسع في تقديم القروض إذا ما رأى البنك المركزي أن الاقتصاد يمر بحالة من التضخم وارتفاع الأسعار الأمر الذي يقتضي تخفيض حجم الطلب الكلي عن طريق تخفيض حجم الائتمان. وقد يحدث العكس في حالات الركود والانكماش الاقتصادي إذ يقوم البنك المركزي بإجراء البنوك التجارية للتوسع في حجم القروض التي يقدمونها بهدف زيادة حجم الطلب الكلي. وتتخذ هذه السياسة أشكال مختلفة كإرسال مذكرات إلى البنوك أو شكل مقابلات وندوات أو حتى شكل تحذيرات.



المراجع

- أبو بكر متولي: مبادئ النظرية الاقتصادية، الطبعة الرابعة، مطبعة المدني، القاهرة، 1987.

- أحمد سعيد بامخرمة، و محمود حمدان العصيمي: المساعد في مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الزهراء للنشر و التوزيع، الرياض، 1996.

- أسامة بن محمد باحنشل: مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1999.

- إسماعيل محمد هاشم: مذكرات في النقود و البنوك، 1976.

- سامي خليل: مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، مؤسسة الصباح ومكتبة النهضة العربية، الكويت، 1983.

- صقر أحمد صقر: النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1983.

- ضياء مجيد: النظرية الاقتصادية "التحليل الاقتصادي الكلي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.

- عبد الرحمن يسري: التحليل الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1987.

- فايز إبراهيم الحبيب: مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، 1994.

- Shim, Jae K. ; Siegel, Joel G.: Macroeconomics, Barron's Educational Series.

- Diulio, Eugene: Macroeconomics, 3rd ed., Schaum's Outlines Series, McGraw-Hill, 1997.